

إسرائيل: قرارات رديعية... والرهان الأساسي على

لم يتغير شيء في العقليّة الإسرائيليّة وتعايطها مع الفلسطينيّين، جمهوراً ووساطة. هي تقديرات أمنية تحدّر من أن إجراء ات قاسية أكثر ستؤدي إلى توتر أكبر. لذلك اتخذت مجموعة إجراءات رديعية تظهر تل أبيب على أنها في طور الردّ، وتنهاي حالة المزايّد الإسرائيليّة الداخليّة

علي حيدر

تظهر القرارات القمعية التي اتخذها المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر حقيقة أن حكومة بنيامين نتنياهو لا ترى في التطورات التي شهدتها القدس والضفة المحتلتان، سوى «أعمال إرهابية» ينبغي ردها ومنع تكرارها. وتتجاهل في الوقت نفسه حقيقة أن الأداء السياسي والأمني للعدو يُحفز الشبان الفلسطينيّين على الرد على الجنود والمستوطنين الذين يواصلون اعتداءاتهم على الشعب الفلسطينيّ والأماكن المقدسة.

لا تريد إسرائيل أن يفهم الفلسطيني أنها تخشى انفجاراً كبيراً

بذلك، إن هذه القرارات لم تفاجئ الفلسطينيّين، بل هي فعلاً امتداد للسياسات الصهيونيّة التقليديّة، وترجمة للذهنيّة التي تنطلق منها الحكومات الإسرائيليّة إزاء الفلسطينيّين. وقد اتخذت القيادة السياسيّة والأمنية في تل أبيب قرارات تلخص رؤيتها إلى المستنجد الأمني والشعبي في الضفة والقدس، عبر «تسريع عمليات هدم منازل» المقاومين الذين نفذوا العمليات، و«توسيع نطاق الاعتقالات الإداريّة، وتعزيز قوات الأمن في الضفة والقدس»، وإبعاد من سموهم «المحرضين عن البلدة القديمة»، ولا سيما الحرم القدسي.

أيضاً، لم يكن تبني هذه القرارات سوى خيار تأسيسي من بين خيارات بديلة، في انتظار ما ستؤول إليه التطورات السياسيّة والأمنيّة والشعبية ومفاعيل الخطوات الإسرائيليّة على الأرض.

وبرغم الرسائل التي وجهها مقربو نتنياهو، قبل اتخاذ هذه القرارات حول إمكانية شن عملية عسكرية واسعة في الضفة، يحاول الإسرائيلي في هذه المرحلة ألا يذهب بعيداً في خياراته التي يُقدر أنها قد تؤدي إلى تأجيج الواقع الشعبي، وحشر السلطة الفلسطينيّة أكثر.

ويبدو أن الخشية من مفاعيل الخطوات الأشد تطرفاً هي السائدة على مؤسسة صناعة القرار الإسرائيليّة، وهو قرار لن يؤدي إلى إخماد الهبة الفلسطينيّة، بل إلى تأجيجها ودفعها نحو سيناريوهات أبعد ما تكون إسرائيل بحاجة إليها في هذه المرحلة. كذلك تمنح هذه القرارات القيادة الإسرائيليّة هامشاً من المناورة يسمح لها بالتدرج نحو خيارات أشد بما يتناسب مع إيقاع الأحداث الميدانيّة، ومن هنا يبدو أن إسرائيل لا تزال، بقدر ما، في مرحلة انتظار ما ستؤول إليه الأحداث. ولعل تقديرات وتوصيات الأجهزة الأمنيّة، التي لفتت إلى ضرورة تجنب اتخاذ إجراءات أكثر إبلاماً وأوسع نطاقاً حتى لا تؤدي إلى رد فعل عكسي، هي التي أسهمت في بلورة هذه

القرارات، ومكنت نتنياهو من مواجهة منافسيه من اليمين داخل «الليكود» أو «البيت اليهودي»، الذين يستغلون مثل هذه الأحداث لرفع السقف السياسي والأمني. مع ذلك، ويرغم حساسية الموقف، تدرك إسرائيل أنها لا تستطيع أن توجه رسالة ضعف يفهم منها الطرف الفلسطينيّ أن القيادة الإسرائيليّة تخشى من انفجار كبير، وهو ما قد يؤدي، وفق التقدير الأمني، إلى تعزيز هذا المسار المقاوم والشعبي... مع الأخذ بالحسبان مجمل هذه الاعتبارات والتقديرات، كان لا بد في نظر طاقم نتنياهو السياسي والأمني، من خيارات وقرارات مؤلّة يُظهر فيها تصميمه وحزمه، إزاء الفلسطينيّين.

في هذا السياق، يأتي قرار المسارعة إلى عمليات هدم المنازل، كجزء من رؤية إسرائيلية تقوم على أساس محاولة ردع الشخص المنفذ المفترض، وتحاول إسرائيل بذلك إدخال مصير عائلته وأقربائه في حسابات من تراوده نفسه لتنفيذ مثل هذه العمليات. الأمر نفسه ينسحب على الاعتقالات الإداريّة التي هي في الواقع ليست سوى اعتقالات تعسفية، لكنها تحمل طابعاً قانونياً في الكيان الإسرائيلي. ولدى التدقيق في هذا النمط من الاعتقالات، يلاحظ أنها أحكام تصدرها الأجهزة الأمنيّة، ويجري بموجبها سجن المعتقل على أساس «الظن» بهدف ردعي وكبح وقائي واستباقي أيضاً. أما بشأن قرار

تعزيز قوات الأمن فهي بالأساس من اللوازم التي عادة ما تقترن مع مثل هذه الأحداث. لكن مفاعيلها تتصل بالأحجام التي ستمنحها وإياها. ويمكن القول إن إسرائيل استثمرت هذه العمليات واعتبرتها فرصة من أجل «إبعاد المرابطين عن الحرم القدسي»، في محاولة لتعبيد الطريق أمام المستوطنين كي يواصلوا اعتداءاتهم على المسجد الأقصى ويحاولوا فرض وقائع على

الأرض. مع كل ما تقدم، يتمحور الرهان الإسرائيلي الأساسي، حول أداء السلطة التي ترى إسرائيل أنها برغم الصوت الاعتراضي لرئيسها محمود عباس، فإنه كان وما زال أسير خياراته، وفي الوقت نفسه أسير عدائه لخيار المقاومة ضد إسرائيل، بكل أنواعها ومستوياتها. على المستوى الشعبي، تكشف تقارير إعلاميّة إسرائيليّة أن هناك تقديراً في أوساط أجهزة القرار، ينطلق من أن جزءاً مهماً من

الجمهور الفلسطيني في الضفة يخشى مفاعيل الانتفاضة على حياته الاجتماعيّة والاقتصاديّة. وتشكل هذه الرؤية، التي يبدو أنها متنبئة من جهات مؤثرة في صناعة القرار، أساساً لتقدير مفاعيل الإجراءات القمعية، ولكن العمليات التي نُفذت حتى الآن، والاحتجاجات الشعبيّة ضد الاحتلال وإجراءاته، تشكل مؤشراً سلبياً بالنسبة إلى إسرائيل، وعاملاً أساسياً في تبديد هذه التقديرات.

العدو ينقذ الحمد لله من يد المستوطنين

في الوقت نفسه، أشاد نتنياهو، وفق البيان الصادر عن مكتبه، بجهود جهاز «الشاباك» في القبض على منقذي عملية «إيتمار» القريبة من بلدة بيت فوريك شرقي نابلس. وكانت وسائل الإعلام العبرية قد قالت إن المخابرات لم تفلح في منع عملية نوعية متقنة ضد المستوطنين في نابلس، لكنها «نجحت خلال 24 ساعة في كشف الخلية المكونة من خمسة أفراد وجميعهم من حركة «حماس» يقودهم ناشط عمره 35 عاماً هو الذي زوّد الخلية بالسلاح وبالسيارات». كما استبعدت المخابرات أن تكون الخلية أخذت أوامرهم من «حماس» في غزة، مرجحة احتمال أن تكون الخلية بادرت من نفسها إلى هذا العمل. قائد الخلية، الذي أعلن اسمه، هو راجب عليوي (37 عاماً)، ومعه يحيى حاج حمد (24 عاماً)، وكرم رزق المصري (23 عاماً) من نابلس، اللذين نفذوا العملية ضد المستوطنين. أما العضوان الآخران، فهما سمير كوسا (33 عاماً)، الذي ساق المركبة، وزيد عامر (26 عاماً) الذي نفذ الاستطلاع بسيارة أخرى قبل العملية. ونقل عنهم

لافتاً إلى تعزيزها بأربع كتائب من الجيش، إلى جانب تعزيز قوات الشرطة في القدس بـ 4000 شرطي. وقال نتنياهو إن «الشرطة تدخل الآن إلى عمق الأحياء العربيّة كما لم بجر سابقاً. سنهدم بيوت الإرهابيين ونسمح لقوات الأمن بالعمل الحازم ضد راشقي الحجارة وملقي الزجاجات الحارقة. لن نعطي حصانة لأي مشاغب أينما كان».



فكّ نتنياهو إن «الشرطة تدخل الآن إلى عمق الأحياء العربيّة» (إف ب)

السياسي الفلسطيني الذي لم يدع إلى انتفاضة أو يدعمها، وإن كان لم يستنكر عمليات الشبان الفلسطينيّين حتى الآن، فإن رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، كان يتحدث بلغة نارية، قائلاً إن قواته «سترد بيد من حديد ضد الفلسطينيّين في جميع الجبهات» في الضفة والقدس المحتلتين. وأوضح، في مطلع جلسة المجلس الوزاري المصغر مساء أمس، أنه سيرفع القيود عن عمليات قواته،

في وقت لا تظهر فيه السلطة الفلسطينيّة أي موقف داعم للعمليات في الضفة المحتلة، عمدت مجموعة من المستوطنين، مساء أمس، إلى مهاجمة موكب رئيس حكومة التوافق، رامي الحمد لله، بالقرب من قرية صرة، وهو في طريقه إلى نابلس. حاول المستوطنون الاعتداء على الموكب بعدما اعترضوا طريقه وكالوا الشتائم، إلى أن أتى جيش العدو الإسرائيلي وأبعدهم.

جاء ذلك الموقف، الذي وضع الحمد لله في موضع يعايشه مواطنوه كل يوم، بعدما كان رئيس السلطة، محمود عباس، مجتمعاً في المقاطعة في رام الله، مع «أعضاء المجلس العسكري وقادة الأجهزة الأمنيّة»، بحضور الحمد لله، والأمين العام للرئاسة، الطيب عبد الرحيم، وطالب عباس الحاضرين بـ«البقظة والحذر وتفويت الفرصة على المخططات الإسرائيليّة الهادفة إلى تصعيد الوضع جرّه إلى مربع العنف». كما أصدر تعليماته للحاضرين بـ«إجراءات لضمان حفظ الأمان للوطن والمواطن». في المقابل، وأمام ثبات الموقف